



نضال الشعب



الصحة العالمية: 17 ألف إصابة بقطاع غزة بسبب القوارض، والأضرار التي ألحقتها الاحتلال بالقطاع الصحي وحده تجاوز 1.4 مليار دولار!؟

الاثنين 2026/4/27

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

العدد رقم (185)

غزة تحت الشرعية

افتتاحية
العدد

في لحظة فلسطينية بالغة الحساسية والخطورة، وبعد أكثر من عامين ونصف العام من حرب الإبادة والتدمير والعقاب الجماعي التي ارتكبتها «إسرائيل» بحق المدنيين العزل من أبناء شعبنا في قطاع غزة، تعود قيادة حركة حماس إلى فتح مسارات تفاوضية واتصالات متعددة عبر وسطاء إقليميين ودوليين، بحثاً عن مخرج من مأزق سياسي وتنظيمي خانق، ومحاولة لضمان دورها القادم بصورة منفردة، أو إعادة إنتاج سلطة الأمر الواقع فيما تبقى من مساحة جغرافية من القطاع المنكوب.

غير أن ما يجري اليوم يجب أن يشكل محطة مراجعة حقيقية وعميقة للحركة، لا مناسبة جديدة للمناورة أو كسب الوقت، أو البحث عن ترتيبات تعيد تكريس الانقسام بصيغ جديدة، فغزة التي دفعت من دم أبنائها، ومن عمرانها، ومن حاضرها ومستقبلها، ما يفوق الوصف، لم تعد تتحمل تجارب إضافية، ولا رهانات فصائلية ضيقة، ولا استمرار منطق السيطرة المنفردة الذي سيفضي هذه المرة لتقسيم غزة وفصلها عن بعدها الوطني ونسيجها الاجتماعي والسياسي.

لقد دفعت غزة أثماناً باهظة نتيجة سياسات الانقسام، وصراعات النفوذ، وزدواجية المرجعيات، وتغليب المصالح التنظيمية على المصلحة الوطنية العليا، ودفع المواطن الفلسطيني هناك من أمنه واستقراره ولقمة عيشه ومستقبل أبنائه ثمناً ثقيلاً، لا يجوز الاستمرار في تجاهله أو التعامل معه كأمر واقع، وما جرى خلال السنوات الماضية أثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الانقسام كان واحداً من أخطر العوامل التي أضعفت شعبنا وقضيتنا العادلة، وفتحت الأبواب واسعة للتدخلات الإقليمية لفرض أجنداتها الخاصة، وأمام الاحتلال لتعميق عدوانه وحصاره ومشاريعه التصفية.

إن التجربة أثبتت بوضوح أن لا مستقبل سياسي لأي قوة فلسطينية خارج إطار الشرعية الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، وبما تمثله من هوية سياسية جامعة ومكانة وطنية وعربية ودولية، كما أثبتت أن محاولات خلق بدائل أو أطر موازية للمؤسسات الوطنية لم تنجح ولم تنتج سوى مزيد من التشرذم، وإضعاف الموقف الفلسطيني، واستنزاف الطاقات الوطنية في صراعات داخلية عبثية.

ومن هنا، فإن مستقبل قطاع غزة لن يكون إلا تحت إطار المؤسسات الوطنية الشرعية، وضمن نظام سياسي فلسطيني موحد، يقوم على أسس واضحة وثابتة: دولة واحدة، وقانون واحد، وحكومة واحدة، ومؤسسات واحدة، وسلاح شرعي واحد يخضع للقرار الوطني الجامع، ويحمي مصالح الشعب الفلسطيني، لا مصالح الفصائل أو الجباعات كأذرع ممتدة لقوى إقليمية.

إن غزة ليست كياناً منفصلاً، ولا ساحة مستقلة عن القرار الوطني الفلسطيني، بل جزء أصيل من الوطن الفلسطيني الواحد، ومن النظام السياسي الفلسطيني الواحد، ومن الجغرافيا السياسية الفلسطينية التي لا تقبل القسمة أو التجزئة، وأي محاولة لإبقاء القطاع خارج هذا الإطار الوطني الجامع لن تكون سوى وصفة لضرب مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، وللفضي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحصار

والتدخلات الخارجية، وإدامة لمعاناة أهلنا الصامدين هناك.

لقد أثبتت السنوات الماضية أن ازدواجية السلطة والسلاح والقرار كانت من أخطر أسباب إنهاك المجتمع الغزي، وتعطيل التنمية، وتراجع الخدمات، وغياب الاستقرار، وتعميق المأساة الإنسانية، فلا يمكن بناء اقتصاد، ولا جذب استثمارات، ولا إطلاق عملية إعمار حقيقية، في ظل تعدد المرجعيات، وتنازع الصلاحيات، ووجود سلطات غير شرعية متوازية.

إن إعادة إعمار غزة، وفتح المعابر، واستعادة دورة الحياة الطبيعية، وإعادة بناء المؤسسات الصحية والتعليمية والخدماتية، تتطلب بيئة سياسية وإدارية مستقرة، وهذه البيئة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عودة السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات دولة فلسطين لتولي مسؤولياتها كاملة، وتمكين الحكومة الشرعية من أداء مهامها دون عوائق، وبسط سيادة القانون بسلاح شرعي واحد على كامل القطاع.

كما أن المجتمع الدولي، والدول العربية الشقيقة، وكل الأطراف الراغبة في المساهمة بإعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار، تحتاج إلى عنوان فلسطيني شرعي واحد، وشريك رسمي واحد، ومؤسسة مسؤولة واحدة، فلا أحد يستطيع الاستثمار في الفوضى، ولا يمكن لأي عملية دعم جادة أن تنجح في ظل الانقسام والتشتت وتعدد مراكز القرار.

أما بقاء السلاح خارج إطار الشرعية، فقد أثبت أنه مدخل دائم للتوتر الداخلي، ومبرر دائم للاعتداءات الإسرائيلية، وعقبة رئيسية أمام بناء الدولة الفلسطينية المنشودة، والسلاح الوطني الحقيقي هو الذي يكون تحت مظلة القانون، وضمن عقيدة وطنية موحدة، وقرار سياسي موحد، لا أداة لتكريس الانقسام أو فرض الأمر الواقع. وفي المقابل، فإن الاحتلال الإسرائيلي يواصل استغلال الانقسام الفلسطيني لتعميق عدوانه، وفرض الوقائع على الأرض، والحديث عن ترتيبات أمنية وسياسية تمس وحدة غزة ومستقبلها، وهذا ما يؤكد أن إنهاء الانقسام لم يعد مطلباً سياسياً فقط، بل ضرورة وطنية عاجلة لحماية الأرض والإنسان والهوية الوطنية الفلسطينية.

إن اللحظة الراهنة تفرض على قيادة حركة حماس، الانتقال من منطق التنظيم إلى منطق الوطن، ومن منطق السيطرة إلى منطق الشراكة، ومن منطق الإدارة المنفصلة إلى منطق الدولة الواحدة، كما تفرض عليها استخلاص الدروس من التجربة الماضية، والإقرار بأن المستقبل لا يبني بالمكابرة، بل بالتوافق الوطني، واحترام الإرادة الشعبية التي تجسدها صناديق الاقتراع عبر الخيار الديمقراطي، والانخراط في المشروع الوطني الجامع.

فلسطين أكبر من أي فصيل، وغزة ليست ملكاً لأحد، ومستقبلها لا يصنع إلا داخل البيت الوطني الفلسطيني الجامع، وتحت راية الشرعية الوطنية، وفي إطار دولة واحدة، وقانون واحد، وحكومة واحدة، وسلاح شرعي واحد، وما دون ذلك لن يكون إلا إعادة إنتاج للأزمة، وتهديداً لمعاناة لشعب يستحق الحياة والكرامة والحرية والاستقلال.

لبنان.. صراع على القرار وسط هدنة هشية

بقلم: د. فريد اسماعيل

وبسط للسيادة الكاملة على الأراضي اللبنانية.

أما بالنسبة لإيران التي عملت على مدى عقود على نشر «ولاية الفقيه» في لبنان، ما ساهم في تشكيل المشهد السياسي والثقافي ضمن بيئة معينة وفقا للتوجهات الإيرانية، فإنها وبعد فقدانها لخط طهران بيروت الاستراتيجي بفعل انهيار نظام الأسد وخسارتها للمقر والممر السوري الى لبنان والمتوسط، وكذلك فشل أذرعها في فرض ما كان يسمى «وحدة الساحات»، لم تعد تخفي تدخلها في الشأن اللبناني بل وتحاول فرض إرادتها، وهو ما أدى إلى تصعيد غير مسبوق في العلاقات بين البلدين بدءاً من مطالبة الحكومة اللبنانية الحرس الثوري بمغادرة الأراضي اللبنانية، وفرض تاشيرة دخول الإيرانيين إلى لبنان، مروراً باستدعاء وزارة الخارجية اللبنانية القائم بالأعمال الإيراني في الثالث عشر من آذار وإبلاغه حينها جملة من المخالفات الصريحة لاتفاقية فيينا، وطلبت منه الإجابة خطياً على تساؤلاتها خلال 24 ساعة وهذا ما لم يحصل. وبالنتيجة تم سحب الاعتماد الدبلوماسي للسفير المعين محمد رضا شيباني وإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه، إلا أنه قرر التمرد على قرار الدولة والبقاء داخل السفارة في لبنان، كذلك لم تمثل السفارة الإيرانية لطلب وزارة الخارجية اللبنانية تحديث لائحة الدبلوماسيين المسجلين في البعثة الدبلوماسية الإيرانية. إلا أنه وبعد اصرار الجانب اللبناني الرسمي على ان لبنان يفاوض عن نفسه بنفسه ولن يسمح بأن يفاوض أحد نيابة عنه، بلغ التوتر مداه حين نشرت وكالة تسنيم الإيرانية التابعة للحرس الثوري الإيراني رسماً كاريكاتورياً اثار ردود فعل واسعة في لبنان، تضمن إساءة سياسية وأخلاقية للرئيس جوزيف عون، في خطوة عكست مدى التوتر القائم حيال المواقف اللبنانية الرسمية، وأظهر الرسم كره بين أقدام العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل رأس الرئيس اللبناني، فيما بدا عنصر ملثم يرتدي اللون الأصفر وهو يحمي علم لبنان الذي يشكل الهدف، في إشارة إلى حزب الله بوصفه الجهة التي تدافع عن البلاد. وارفقت الوكالة الكاريكاتير الذي نشرته عبر حسابها على منصة «أكس» بعبارة مفادها ان حزب الله الحليف للنظام في إيران سيتصدى للرئيس عون، ما يمكن فهمه على أنه تهديد مباشر للرئيس اللبناني الذي يعمل على تثبيت القرار السيادي للدولة وإعادة الاعتبار لمؤسساتها الدستورية، كما يعكس القلق الإيراني من فقدان هذه الورقة التي يبدو أنها تمثل هرمز رقم 2 بالنسبة لإيران.

لبنان اليوم يعيش واحدة من أدق مراحلها. فمن جهة، احتلال إسرائيلي لأكثر من 50 بلدة، وخط أصفر على غرار خط غزة أفرزته حرب إسناد إيران، ومن جهة أخرى، صراع على القرار لانتزاعه من أي يد خارجية في ظل احتقان داخلي وتجييش طائفي لا يندرز إلا بالأسوأ.

اشكاليات أكبر من حجم لبنان وقدراته. لذلك فإن ما يحصل في لبنان وفي مناطق مختلفة من العالم يستوجب إعادة التفكير بشكل وآليات المنظومات التي تحكم العلاقات بين الدول والمنوط بها حسم أو على الأقل إدارة الأزمات والصراعات. هيئة الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن كان قد صمم ليعكس واقع عصره. إلا أن عام 2026 لم يعد كعام 1945. ازداد عدد الدول اضعافاً منذ إنشاء الأمم المتحدة، وتزايد عدد السكان من 2.5 مليار إلى أكثر من 8 مليار اليوم، وكذلك تغيرت طبيعة النظم والعلاقات والمصالح مع ثورة التكنولوجيا والمعرفة والذكاء الاصطناعي. ولذلك سبق هذه المؤسسة الدولية بلا جدوى طالما لا يتم تحديثها لتواكب تغييرات عصرها. وهذا يسري على جامعة الدول العربية التي من شأنها في حال حصول اصلاحات جذرية، أن تحول العالم العربي من ساحة تنافس إلى مشروع مستقل عصي على كل تدخل خارجي.

منذ نشأته شهد لبنان تاريخاً مثقلاً بالأزمات، وتنوعاً طائفيًا وحضارياً تحول من نعمة إلى نقمة. ومنذ اتفاقية سايكس-بيكو، يبدو وكأن هذه الرقعة من العالم محكومة بدائرة لا تنكسر من الصراعات والحروب. ومع عدم اغفال العوامل والمؤثرات الداخلية، إلا ان الاشكالية أيضاً تكمن في الطريقة التي تدار بها الأزمات بشكل عام داخل نظام دولي تم تشكيله بعد الحرب العالمية الثانية لم ينتج توازناً، بل أصبحت معه الدول الاضعف جزءاً من شبكة علاقات غير متكافئة أساسها تبعية مغلقة بثوب الاستقلال ونفوذ مقابل حماية واستقرار. وفي بلد كـلبنان المعروف بانقساماته السياسية وضعف مؤسساته، يبدو من الصعب استغلال تنوعه وتحويله إلى أدوات سيادة حقيقية، خاصة في مرحلة من تاريخه يشهد فيها إلى جانب الحروب المتكررة، صراع على القرار والسيادة وسط هدنة هشية. فـلبنان الذي لم يكذب يتخلص من هيمنة النظام السوري السابق على مفاصل الحكم فيه العام 2005 بفعل الهبة الشعبية العارمة والضغط العربي والدولي بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، لم يكن قادراً على مواجهة التغلغل الإيراني عبر ذراعه المسلح، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن شعبنا الفلسطيني في لبنان خلال فترة الهيمنة تلك، عانى الأمرين وفقد خيرة شبابه وتعرض للحصار والقتل والتجويد في معركة الدفاع عن القرار الوطني المستقل ومحاولات الإمساك بالورقة الفلسطينية. وقد ساهمت حرب 2006 على لبنان في تعزيز النفوذ الإيراني في الداخل اللبناني، إلا ان تكريس ذلك النفوذ وهيمنته على القرار اللبناني السيادة، تجلى من خلال اتفاق الدوحة الذي تم توقيعه بين مختلف القوى بعد احداث السابع من أيار العام 2008 حين استخدم حزب الله وحلفاؤه القوة لردع الحكومة واجبارها على سحب قرارات سيادتها تم استغلالها لوضع لبنان تحت العباءة الإيرانية. وبذلك، فإن لبنان مرة أخرى لم يتمكن من تحقيق سيادته الوطنية على اراضيه، فالسيادة تستوجب فهماً حقيقياً لمفهوم المواطنة الطارد للعصبية المذهبية والطائفية، وهو الغائب الأكبر في عقلية ملوك الطوائف الذين يجدون ألف سبب ومبرر لارتباطهم بالخارج وتعطيل قيام الدولة السيدة.

ومنذ ان وضعت حرب ال ٦٦ يوماً اوزارها في ٢٧ تشرين الثاني 2024، يقف لبنان أمام مفترق مفضلي في تاريخه الحديث يحاول من خلاله تكريس لبنان الجمهورية صاحبة العلاقات الممتازة مع دول العالم عنوانه الابرز استعادة الدولة اللبنانية قرارها بعد سنوات من ازدواجية السلطة وتداخل الأدوار بين المؤسسات الرسمية وقوى الامر الواقع. تأتي هذه التحولات على وقع حرب جديدة مدمرة مع إسرائيل، وهدنة هشية تحاول تثبيت نفسها وسط خروق ميدانية وضغوط دولية متصاعدة، في وقت اضطرت فيه بيروت إلى خوض مفاوضات مباشرة مع إسرائيل برعاية امريكية في سابقة تكشف حجم المخاطر وتعكس طبيعة التحول في مقاربة إدارة الصراع. غير ان المسار يمثل واقعا أكثر تعقيداً مع انخراط حزب الله في المواجهة تارة للمرشد الأعلى ودعم إيران. وهذا ما أكده رئيس البرلمان الإيراني قاليباف حين أعلن وبكلام واضح لا يقبل الشك والتأويل بأن حزب الله بدأ الحرب الاخيرة من أجل إيران. وهو بذلك يعكس اصرار إيران على إبقاء لبنان ورقة إيرانية في قلب معادلة اقليمية تتجاوز الدولة ومصالحها المباشرة، في الوقت الذي يحاول فيه لبنان من خلال الانخراط في المفاوضات إعادة الإمساك بزمام المبادرة ووضع ملف السلم والحرب ضمن صلاحيات الدولة بدل بقاءه رهينة قرارات خارجية. وقد أكد رئيس الجمهورية اللبنانية ان المسار التفاوضي لا يمثل تنازلاً او استسلاماً، وان المفاوضات المباشرة تستهدف وقف العدوان والدمار وانسحاب إسرائيل

بعض أوروبا الرسمية تنتفض ضد نتنياهو.. هل اقتنعت بأن المشكلة هي «إسرائيل»؟

بقلم: خليل حمد

في مسار التفاعل الأوروبي مع القضية الفلسطينية..
لكن الطريق نحو تحقيق طرح كهذا ليست معبدة مطلقاً، فخطوة متقدمة من هذا النوع لن تحظى بالدعم الكامل داخل الاتحاد، رغم أن عداد الداعمين ازداد في الأشهر الأخيرة بعد استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية في غزة والضفة، وضد لبنان، وحتى إيران. اليوم دول عديدة تدعم هذه المبادرة على رأسها فرنسا، وبلجيكا والبرتغال والسويد، وغيرها. لكن المعارضة الوازنة والشديدة لا يُستهان بها، ومنها ألمانيا وإيطاليا وكرواتيا وهنغاريا، وغيرها. وللتوضيح فإن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لـ «إسرائيل»، بحجم تبادلات تجارية سنوية يبلغ أكثر من 45 مليار يورو، وبشبكة معقدة من العلاقات ترتبط فيها السياسة بالاقتصاد والعلوم. فالاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 2000، تنظم الحوار السياسي والتعاون بين الطرفين في مجالات متعددة مثل التجارة، الأمن، وحقوق الإنسان. تشمل العلاقة تبادل السلع والخدمات، مع تخفيضات جمركية واسعة، فيما تصدر «إسرائيل» لأوروبا تكنولوجيا متقدمة (مثل البرمجيات والمعدات الطبية)، وتستورد منتجات صناعية وزراعية، وتشارك تل أبيب في برامج بحث أوروبية مثل «Horizon Europe»، وهو أحد أكبر برامج تمويل البحث العلمي في العالم، ما يجعلها من أكثر الدول غير الأوروبية اندماجاً في البحث العلمي الأوروبي. لكن أن تتخلوا ما هي التبعات الاقتصادية والسياسية التي ستعيشها تل أبيب إذا ما تم فسخ هذه الاتفاقية، أو حتى مجرد تعليق مفاعيلها. وعلى الضفة الأخرى من الأزمة التي بدأت تعيشها تل أبيب مجرد فكرة تعليق الشراكة مع أوروبا، قد تستفيد الدول العربية، الخليجية منها تحديداً، من تعليق هذه الاتفاقية، نظراً لأن قوة الشراكة الأوروبية مع تل أبيب سدّ الحاجة الأوروبية لشركات بنفس الطابع (التكنولوجية منها تحديداً) يمكن أن تقدمها دول خليجية عديدة، ناهيك عن أن تل أبيب تريد أن تستحوذ على جزء كبير من توريدات الغاز إلى أوروبا، عبر استكمال سرقة الغاز الفلسطيني في شرق المتوسط، ما يحرم دولاً عربية على رأسها قطر من فرصة تزويد أوروبا باحتياجاتها في ظل الأزمة مع روسيا جراء الحرب في أوكرانيا.

الملفات معقدة بالتأكيد، لكنها تشير بوضوح إلى أن الشراكة الأوروبية الإسرائيلية ليست مجرد علاقة ثنائية، بل عنصراً مؤثراً في توازنات الشرق الأوسط ككل، وعليه فإن المساس بها سيؤثر على موقع «إسرائيل» في المنطقة عموماً، وهذا ما يزيد من أهمية الموقف الأوروبي اليوم. في الخلاصة، تقف أوروبا اليوم على مفترق طرق بين مصالحها والقيم التي تتحدث عنها، وفيما يميل الشارع الأوروبي إلى رفض الجرائم الإسرائيلية، بل وإسقاط المتحالفين الأقوى مع تل أبيب (قبل أيام، خسر فيكتور أوربان السلطة في المجر، وهو الذي كان يصوت معترضاً ولو لوحده ضد أي قرار يدين «إسرائيل» مستفيداً من قاعدة التصويت بالإجماع داخل الاتحاد الأوروبي). استجابة الطبقة السياسية الأوروبية اليوم لرأي جمهور القارة العجوز لن يحو حقيقة أن بريطانيا، الدولة الأوروبية العريقة، كانت وراء قيام «إسرائيل» على أرضنا، وأن الدعم الأوروبي أكثر من غيره هو من أبقى هذا الاحتلال جاثماً على أرضنا العربية، لكن القرارات الجريئة التي تعاقب تل أبيب على جرائمها يشكل خطوة صحيحة جداً لأجل الشعب الفلسطيني المظلوم، والأهم بالتأكيد، لأجل أوروبا، عموم أوروبا، شعباً وحكومات.

ليس في الانقسام نقمة دائماً، إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية الانقسام بين الدول الأوروبية، الكبرى منها تحديداً، فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع «إسرائيل»، ذلك أن الساحة الأوروبية الرسمية كانت خاضعة بشكل شبه كامل للسردية الص هيونية، ومنحازة بشكل فاضح إلى تل أبيب. وعليه، بتنا نسمع طرحاً كالذي أطلقه رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، بأنه سيطلب رسمياً من الاتحاد الأوروبي فسخ اتفاقية الشراكة مع «إسرائيل»، لأنها ببساطة «تنتهك القانون الدولي». تصريح كان بمثابة قبلة دبلوماسية وأكبر تصعيد رسمي ضد الاحتلال في تاريخ أوروبا، إلا أنها أيضاً تعكس ربما قناعة إسبانية -على الأقل- بأنه على أحد ما أن يحاول «ضبط» التمرد الإسرائيلي على القوانين والأعراف الدولية، والانتقال من منطلق «الإدانة الخجولة» إلى «محاسبة» إسرائيل على انتهاكاتها الأخلاقية التي تختلف جذرياً مع «القيم الأوروبية».

ربما يكون الأمر أعمق وأبعد من ذلك، بالربط مع التصعيد بين الولايات المتحدة وإسبانيا على خلفية رفض الأخيرة استخدام القواعد على أراضيها في شن ضربات على إيران، يمكن الاستنتاج أنه قد تكون مدريد تفكر جديداً في إعلان استقلال أخلاقي لعموم أوروبا من سنوات التبعية لما تريده واشنطن ومن خلفها تل أبيب. ولهذا فإن التصريح يُعتبر أول تجرؤ من دولة أوروبية على التلويح بضرب المظلة الاقتصادية لإسرائيل، وهو الأمر الذي تقوده إسبانيا اليوم بكل وضوح، بدءاً من الاعتراف بدولة فلسطين، في أيار/ مايو 2024، مروراً باستضافة أول اجتماع رفيع المستوى بين حكومتي إسبانيا وفلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام، وصولاً إلى «الحرب الدبلوماسية» وفق تعبير رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو. وعلى ما يبدو، باتت القناعة ترسخ أكثر بأن المشكلة ليست في شخص نتنياهو تحديداً، بقدر ما هي في «إسرائيل» عموماً، وهذه حقيقة أثبتتها التاريخ، فأياً رئيس وزراء وصل إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ومن أي حزب أو تيار سياسي كان، شن حروباً وارتكب انتهاكات لا تعدُّ ولا تحصى. وصول هذه القناعة إلى المسؤولين الرسميين في أوروبا هو المتغير الجديد الذي يُمكن أن يُبنى عليه.

استند سانشيز في طرحه أمام جمهور حزبه في حملة الانتخابات الإقليمية في الأندلس، إلى مزاج شعبي إسباني مؤيد لوقف الحرب ومعارض لجرائم الإبادة الإسرائيلية، وأوسع من ذلك، يحاول الرجل الاستفادة من المزاج الشعبي الأوروبي عموماً، الذي انتفض في مظاهرات حاشدة غير مسبوقة ضد الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، بل ووصل بالبعض منه للتهاتف بحرية فلسطين من البحر إلى النهر، بما يعنيه ذلك من انهيار السردية الإسرائيلية الإمبريالية التي أدت أساساً إلى قيام «إسرائيل» على أرضنا العربية قبل ثمانية وسبعين عاماً.

هذا الجمهور أساساً كان المحرك الأول لفكرة «تعليق الشراكة الأوروبية مع إسرائيل»، عندما صوّت ما يزيد على مليون ونصف المليون مواطن أوروبي حتى اللحظة، على مبادرة أوروبية تم طرحها للتصويت الإلكتروني على الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية، وحملت عنوان «المطالبة بالتعليق الكامل لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل». الحملة مُتاحة للتصويت خلال سنة كاملة، وتجاوز العدد مليوناً ونصف المليون توقيع خلال 3 أشهر فقط، ما دفع المجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية لوصف الأمر بأنه «لحظة مفصلية

صناديق الاقتراع تحت القصف:

هل يسرق الاحتلال «حق الفلسطينيين بالانتخاب»؟

د. معتصم عادل محسن

في الجغرافيا الفلسطينية، لا تُجرى الانتخابات البلدية في ظروف طبيعية، ولا تُقاس بمعايير الديمقراطية المستقرة.

هنا، تولد السياسة من رحم الأزمات، وتختبر الإرادة الشعبية على وقع الانفجارات، بين ركام البيوت، وأصوات الطائرات، وصمت العالم، يقف الفلسطيني أمام سؤال قاسٍ: هل يملك رفاهية الاختيار، أم أن البقاء وحده هو الخيار الوحيد؟

الحرب، التي لم تعب يوماً عن المشهد الفلسطيني، لم تعد مجرد حدث طارئ، بل أصبحت عنصراً بنوياً يعيد تشكيل كل شيء، من الاقتصاد إلى السياسة، ومن العلاقات الاجتماعية إلى أبسط تفاصيل الحياة اليومية، وفي هذا السياق، تبدو الانتخابات البلدية كأنها محاولة لإحياء نبض ديمقراطي في جسد منهك، أو كمن يحاول إشعال شمعة في مهب عاصفة لا تهدأ.

في قطاع غزة، حيث تترك الحروب المتكررة أثرها العميق، تتحول البلديات إلى مؤسسات إنقاذ أكثر منها مؤسسات خدمات. هناك، لا تُناقش البرامج الانتخابية بقدر ما يُسأل: من يستطيع إزالة الركام؟ من يعيد المياه؟ من يصلح الطرق التي مزقتها الصواريخ؟ وفي الضفة الغربية، ورغم اختلاف الظروف، فإن القيود السياسية والاقتصادية، إضافة إلى واقع الاحتلال، تفرض معادلة لا تقل تعقيداً.

لا يمكن قراءة الانتخابات البلدية في فلسطين دون وضعها في سياق السياسات الإسرائيلية، وإسرائيل، عبر سياساتها على الأرض من حصار، واستيطان، وسيطرة على الموارد، لا تؤثر فقط على الجغرافيا، بل تمتد لتطال البنية السياسية الفلسطينية نفسها، القيود على الحركة، إغلاق المدن، ومنع التنقل بين المناطق، كلها عوامل تُضعف إمكانية تنظيم انتخابات حقيقية وشاملة، وتحوّل العملية الديمقراطية إلى مهمة شبه مستحيلة.

لكن التأثير لا يقف عند حدود الاحتلال، فالمشهد الدولي، الذي طالما تحدث عن دعم الديمقراطية، يبدو عاجزاً أو غير راغب في توفير بيئة حقيقية تُمكن الفلسطينيين من ممارسة هذا الحق. التصريحات شيء، والواقع شيء آخر. وبين الاثنين، يظل المواطن الفلسطيني عالماً في فراغ سياسي، لا هو قادر على التغيير الكامل، ولا هو قادر على القبول بالجمود.

أما داخلياً، فإن الانقسام السياسي الفلسطيني يضيف طبقة أخرى من التعقيد، الانتخابات التي يفترض أن تكون أداة لتجديد الشرعيات، تتحول أحياناً إلى

ساحة صراع على النفوذ، أو إلى خطوة جزئية لا تعكس وحدة الإرادة الشعبية. وهنا، لا تعود المشكلة فقط في الظروف الخارجية، بل في القدرة على بناء نظام سياسي متماسك قادر على مواجهة التحديات.

ورغم هذا المشهد القاتم، لا يمكن التقليل من أهمية الانتخابات البلدية، ففي قلب الأزمات، تبرز الحاجة إلى قيادات محلية قادرة على إدارة التفاصيل اليومية، تلك التفاصيل التي قد تبدو صغيرة، لكنها في الواقع تمثل الفارق بين الحياة والفوضى، الماء، الكهرباء، النظافة، الطرق... كلها قضايا تتحول في زمن الحرب إلى خطوط تماس حقيقية.

إن المشاركة في الانتخابات، في ظل هذه الظروف، ليست مجرد فعل ديمقراطي، بل هي شكل من أشكال المقاومة المدنية، أن يذهب المواطن إلى صندوق الاقتراع، رغم الخوف، رغم الإحباط، رغم الشكوك، هو إعلان صريح بأن الحياة يجب أن تستمر، وأن المجتمع لن يستسلم بالكامل لمنطق القوة.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: إلى أي مدى يمكن لهذه الانتخابات أن تُحدث فرقاً حقيقياً؟ هل يمكن لمجلس بلدي، مهما كانت كفاءته، أن يعمل بفعالية في ظل حصار، أو تحت تهديد دائم بالحرب؟ وهل يمكن لصوت الناخب أن يُترجم إلى تغيير ملموس، أم أنه سيظل محاصراً بقيود أكبر منه؟

الأخطر من كل ذلك، هو خطر تآكل الثقة، فعندما تتكرر الوعود دون نتائج، وعندما تُجرى الانتخابات دون أن تُحدث تحولاً حقيقياً في حياة الناس، يبدأ المواطن بفقدان إيمانه بجذوى العملية السياسية برمتها. وعند هذه النقطة، لا تكون الخسارة سياسية فقط، بل مجتمعية أيضاً، لأن الثقة هي الأساس الذي تقوم عليه أي عملية ديمقراطية.

ومع ذلك، يبقى الخيار واضحاً، رغم قسوته: إما الاستسلام لواقع تُفرض فيه القرارات من الخارج، أو الاستمرار في محاولة بناء نموذج، مهما كان هشاً، يعكس إرادة الناس. الانتخابات البلدية، بكل ما فيها من عيوب وتحديات، تظل إحدى الأدوات القليلة المتاحة للفلسطينيين لممارسة هذا الحق.

في النهاية، لا يمكن فصل صناديق الاقتراع عن أصوات القصف في فلسطين، كلاهما حاضر، وكلاهما يؤثر في الآخر. لكن الفرق الجوهرى يكمن في أن القصف يسعى إلى كسر الإرادة، بينما يسعى الاقتراع إلى إعادة بنائها.

وبين هذا وذاك، يقف الفلسطيني، لا كضحية فقط، بل كفاعل يحاول، رغم كل شيء، أن يقول كلمته، حتى لو كان صوته يأتي هذه المرة من تحت الركاب.

معادلة النار والدمار: هل تكتب الجغرافيا من جديد؟ بقلم: عائدة عم علي

في المفاوضات، وهو ما يخلق فجوة إضافية بين الطرفين، أما مضيق هرمز الذي يمثل شريان الطاقة العالمي، فيبقى نقطة توتر دائمة، حيث تضغط واشنطن لضمان حرية الملاحة، فيما ترى إيران أنّ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تهديد مباشر لسيادتها. وبالتالي هذا التباين يجعل الحوار أقرب إلى مواجهة سياسية مغلقة بلغة دبلوماسية، حيث يحاول كل طرف فرض رؤيته على الآخر.

الملفات المتشابكة هذه تجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق شامل، لاسيما أنّ حماقة الإدارة الأمريكية ورئيسها ترامب بدأت تتكشف وتظهر معالمها عبر التهديد في شن الحروب تحت ذرائع واهية من خلال سياسة تضليلية تنتهجها سياسة العدوان البربري الذي تلتطى وراءه ترامب لكنها في الوقت نفسه تبرز الحاجة الملحة إلى استمرار الحوار. رعونته ترامب وتهوره والجعجة الإعلامية لم تنته ما يجعل من تداعيات خطر الانهيار واندلاع الحروب على الأمن والسلم الدوليين كبير جدا، ناهيك عن توريط بلاده في حروب إقليمية وعالمية وهو ما أثار العديد من علامات الاستفهام حول أهليته في اتخاذ قرار الحرب ودفع نواب في الكونغرس إلى المطالبة بالعودة إلى المشرعين الأمريكيين قبل شن أي عدوان. لا شك أنّ المفاوضات بين أميركا وإيران في باكستان تجري وسط النار، طالما كيان العدو قائم، الحرب مستمرة ولو بشكل متقطع، والصراع على كلّ الجبهات والجهات لكنها تعكس إدراكاً متبادلاً بأنّ البديل هو مواجهة أوسع وأكثر خطورة. إلى أن يتم الاستقرار بزوال هذا الكيان، ورغم أنّ فرص النجاح تبدو محدودة، فإن الحوار يمكن أن يمثل خطوة مهمة نحو تخفيف التوتر أم أن المنطقة ستظل رهينة لمعادلة النار والدمار وحينها تكتب الجغرافيا من جديد. الإدارة الأمريكية الحالية باتت المصدر المحتم للإرهاب العالمي والوعود التي قطعها ترامب خلال حملته الانتخابية ما هي إلا ضرب من الخيال ووعود ذهبت أدراج الرياح لا سيما بعد سيطرة اللوبي الصهيوني على القرارات الأمريكية، فهل سيدرك الرئيس الأمريكي نتائج حماقاته ويعود عنها أم أنه سيقود العالم إلى حروب كارثية لا تحمد عقباها ولعل الأيام والأشهر القادمة كفيلا بإجلاء الغبار عن سياسة ترامب الرعناء.

سياسة التجيش الاعلامي التي دأبت ادارة واشنطن تسويقها على ان الولايات المتحدة وأذنانها تتقدم في موازين القوى وعلى أنها قوة لا تقهر في أي صراع يمكن أن ينشب مع إيران يعتقد انها تطلق من خشيتها من الخسائر الجسيمة التي ستمنى بها أمام القوى المتصاعدة الثابتة ومنهجية ثورية تركز على مقاومة أميركا وحلفائها.

المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران في إسلام آباد، من المحتمل أن تمثل لحظة فارقة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، فهي لا تجري في ظروف طبيعية وإنما وسط تصعيد عسكري في لبنان، وتوتر في مضيق هرمز، وضغوط اقتصادية عالمية، كما أنّ هذه المحادثات جاءت بعد أسابيع من مواجهات هزت المنطقة وأثرت على أسواق الطاقة، ما جعلها أقرب إلى محاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن تنزلق الأمور إلى مواجهة أوسع. باكستان التي تقدم نفسها كوسيط محايد، وفق رئيس وزراءها شهباز شريف الذي يؤكد أن نجاح هذه المفاوضات قد يكون بداية لسلام أوسع في الشرق الأوسط، ويضع حجر الأساس لسلام دائم في المنطقة، لكن الضغوط المتناقضة تجعل إسلام آباد في موقف صعب، فهي تخشى أن يؤدي فشل الحوار إلى فقدانها مكانتها كوسيط موثوق، وفي الوقت نفسه تدرك أنّ استمرار الحرب سيؤثر على استقرارها الداخلي واقتصادها. ولكن التوازن بين الضغوط الأمريكية والإيرانية ليس مهمة سهلة، خاصة أنّ أي فشل قد يعكس سلباً على مكانة إسلام آباد الدولية سيما أنّ إيران تدخل هذه المفاوضات وهي متمسكة بمفهاها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية التي أنهكت اقتصادها، معتبرة أنّ أي نقاش خارج هذا الإطار هو محاولة لتقييد نفوذها الإقليمي.

والأهم الملف اللبناني الذي يفرض نفسه بقوة على الطاولة، إذ أنّ سياسة دولة لبنان تخضع أو تتكيف مع النفوذ الإقليمي والدولي وتتغير مع تغيره ويرتفع منسوب الخلاف الداخلي مع ارتفاع الصراع الخارجي. ولهذا طهران تعتبر أنّ وقف إطلاق النار شرط أساسي، بينما واشنطن وتل أبيب ترفضان إدخال المقاومة

السردية بوصفها ميدانا للصراع: كيف يخسر الإعلام الفلسطيني معركة المعنى؟

بقلم: د. ديمة فايق أبو لطيفة*

ونفترض دون وعي أن المتلقي يملك الخلفية ذاتها، بينما الحقيقة أن كثيرا من الجمهور الدولي يسمع القصة لأول مرة، بلا مفاتيح للفهم، وبلا إطار يضع الحدث في سياقه. وهنا، لا تضع الحقيقة... بل تضع ترجمتها.

في المقابل، لا يكتفي الإعلام الدولي بنقل الحدث، بل يعيد تأطيره. تجده يختار مفرداته بعناية، ويوازن بين ما لا يُوازن، ويفصل اللحظة عن جذورها، حتى تبدو وكأنها قصة بلا بداية... ولا سبب. يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في تغطيات بعض المؤسسات الإعلامية الدولية مثل BBC أو CNN، حيث تستخدم مصطلحات مثل "clashes" لوصف سباقات غير متكافئة، ما يعيد تشكيل إدراك المتلقي للحدث، لا إنكاره. وهذا ما تشير إليه أدبيات الاتصال حين تتحدث عن مفهوم "تأطير الحدث"، حيث لا تكمن القوة في عرض الوقائع، بل في الطريقة التي تُنظم بها هذه الوقائع داخل معنى معين.

المشكلة إذن ليست أننا لا نملك رواية... بل أننا غالباً لا نبدأ بها. ننظر أنّ نُقال القصة... ثم نرد، أنّ تشوّه... ثم نصحّح، أنّ نُفهم خطأ... ثم نوضّح. لكن في معارك السرد، لا ينتصر من يشرح لاحقا، بل من يعرف المعنى أولاً.

نحن بحاجة إلى ما هو أبعد من نقل الحدث، نحن بحاجة إلى بناء معنى. نحتاج إلى خطاب: لا يكتفي بعرض الأم، بل يضعه في سياقه، لا يكتفي بالصورة... بل يربطها بالحكاية، لا يخاطب المشاعر فقط... بل يخاطب الفهم.

نحتاج إلى إعادة الإنسان الفلسطيني إلى مركز القصة، لا كرقم في خبر عاجل، بل كحكاية كاملة، لا كضحية فقط، بل كصاحب تجربة تُروى وتُفهم. في زمن السرديات، لا ينتصر من يتألم أكثر، بل من ينجح في شرح ألمه بلغة يفهمها العالم. قد نملك الحقيقة، وقد نمتلك ما يكفي من الوقائع لإقناع العالم، لكن إن لم نمتلك اللغة التي تحمل هذه الحقيقة، فإننا نتركها عرضة لإعادة الكتابة. وقد لا تكتب ضدنا صراحة، لكنها تُكتب بطريقة لا تشبهنا.

في النهاية، القضية الفلسطينية لا تهزم حين تقهر، بل حين تروى بطريقة لا تليق بها. وفي عالم يسأل دائما: ماذا يعني ما يحدث؟ لا يكفي أن نكون على حق، بل يجب أن نكون الأقدر على تعريف هذا الحق، قبل أن يقال عنا... ما لا نقوله نحن عن أنفسنا.

في ظل تصاعد غير مسبوق في الحرب الإعلامية حول فلسطين، لم تعد المعركة مقتصره على الأرض، بل امتدت إلى تعريف المعنى ذاته. فبينما تتكثف الوقائع على الأرض، تتشكل في المقابل روايات متباينة، لا تقل تأثيراً عن الحدث نفسه. ليست المشكلة أن العالم لا يرى ما يحدث في فلسطين، بل أن ما يراه لا يُفهم كما يجب. ففي زمن لم تعد فيه الحقيقة كافية بذاتها، لم يعد السؤال: ماذا حدث؟ بل: كيف يُفهم ما حدث؟ وهنا تحديداً تبدأ معركة لا تقل خطورة عن الميدان: معركة المعنى. فالحدث لا يصل إلى العالم كما هو، بل كما يُروى. والأم-مهما كان صادقا-لا يتحول إلى وعي، ولا إلى موقف، إلا إذا امتلك لغته القادرة على تفسيره وإقناع الآخرين به.

من حيث المبدأ، تبدو القضية الفلسطينية واضحة حد البساطة: شعب يعيش تحت احتلال، يسعى إلى حريته. لكن هذه البساطة الأخلاقية لا تعكس دائما في وعي العالم. هناك، تُعاد صياغة الوقائع بلغة مختلفة: يصبح الاحتلال "نزاعاً"، ويختزل العنف في "اشتباكات"، وتجد الضحية نفسها بشكل مربك-في موقع من يشرح-لا من يصدق... هنا لا تضع الحقيقة، بل يُعاد تشكيل معناها. المفارقة المؤلمة أننا لا نفتقر إلى القصص، ولا إلى الشهادات، ولا حتى إلى الصور التي تهزّ الضمير الإنساني. لكننا- في كثير من الأحيان- لا نحسن تحويل كل ذلك إلى سردية متماسكة تبقى وتؤثر. نُخبر العالم بما يحدث، لكننا لا نأخذُه معنا إلى ما يعنيه ما يحدث. نقدّم المشهد، لكننا نترك تفسيره مفتوحا لغيرنا. وفي هذا الفراغ، لا تبقى الحقيقة حيادية، بل تعاد كتابتها.

في جزء كبير من خطابنا الإعلامي، نفرط في التعبير، ونقصر في البناء. نغضب وهذا حقنا، نتألم وهذا واقعنا، لكننا نكتفي بذلك، في حين أنّ العالم لا يتلقى الألم وحده، بل يتلقى الخطاب الذي يفسر له: لماذا يجب أن يهتم؟ ولماذا يجب أن يغضب؟ الحقيقة التي لا تُروى جيدا... تُهزم بهدوء.

ولعل أحد أخطر أوجه الخلل أن كثيرا من خطابنا يكتب لنا... لا للعالم. حيث نستخدم لغة مشبعة بسياقنا،

ضحايا لقمة العيش: 62 شهيد ومئات الجرحى ونحو 4000 حالة اعتقال منذ أكتوبر 2023

حادثة الحاوية تكشف المر ورغيف مغمس بالدم والقهر.. الاحتلال يجوع ربع مليون انسان بمنعهم من العودة الى أعمالهم

رغم برنامج بادر وجهود اغاثية.. آلاف العمال الفلسطينيين يخاطرون بحياتهم ويقعون فرائس لسماسرة سعيًا للعمل بالداخل

تقرير - نائل موسى

إلى البقاء أشهراً عدة في ظل ظروف إقامة صعبة. فيما اعتادوا قبل بدء الحرب، العودة إلى منازلهم بصورة يومية أو أسبوعية على الأكثر.

ووثقت جهات معنية قتل جيش وشرطة الاحتلال أكثر من 62 منهم خلال محاولتهم الوصول إلى أماكن عملهم وجرحت واعتقلت الاف منهم، فيما تنظم عمليات بحث وملاحقة قمعية عنيفة للتنكيل بمن تمكن من الوصول.

وبخصوص الواقعة، قال عامل عقب الافراج عنه، انه بعد محاولات يائسة للوصول الى مكان عمله في الداخل وجد نفسه محشورا مع 67 آخرين داخل شاحنة لضغط النفايات، وسط رعب شديد خشية اكتشافهم او الموت اختناقا.

وتابع: "أخبرنا السمسار أن الرحلة ستستغرق 40 دقيقة، لكنها تحولت إلى ساعات من المهانة، انتهت باعتقالنا والاعتداء علينا". بعد ان تكبد كل منا ما بين 1000 و1400 شقيل اضطر اغلبيهم لاستدانتها، في ظل ظروف معيشية صعبة حيث تمنح سلطات الاحتلال عودتهم إلى أماكن عملهم ما يجبرهم على تجربة العبور بطرق خطيرة، بعد فقدانهم مصادر رزقهم نتيجة القيود المفروضة على دخولهم عبر الحواجز، وانعدام الأفق في الضفة الغربية.

ويضيف الأيام تمر ثقيلة دون دخل ثابت، في ظل التزامات عائلية لا تتوقف، وإنفاق كل ما وفره من أموال خلال عمله موضحا انه حاول أكثر من مرة الوصول إلى مكان عمله بطرق شتى آخرها كانت يوم الاثنين الماضي، عبر مركبة ضغط نفايات برفقة مجموعة من العمال من منطقة نابلس، انتهت باحتجازهم ساعات طويلة وسط اعتداءات حيث افرج عن بعضهم، واعتقل الباقي. معترفا ان الحادثة شكلت الحادثة إخراجا كبيرا له ولعائلته وأطفاله، لكنه سيظل يحاول البحث عن عيش كريم لعائلته وأطفاله، وسيعاود المحاولة بطرق أخرى للوصول إلى العمل

وتشير تقديرات نقابية إلى أن هذه الأزمة خلقت واقعا اقتصاديا خانقا، دفع بعض العمال إلى المخاطرة عبر طرق غير قانونية، بحثًا عن فرصة عمل، في ظل غياب بدائل حقيقية داخل السوق المحلي.

ورأى الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد أن الحادثة تكشف أن «الحاجة لتأمين لقمة العيش تدفع هؤلاء العمال إلى المخاطرة، ومحاولة الوصول إلى أماكن عملهم».

وأقر أن «البدائل المتاحة أمام العمال محدودة جداً، او معدومة، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب أخطار الاعتقال والإذلال والغرامات واستغلال السماسرة».

وقدر سعد، ان لا توقف الحادثة محاولة الدخول، بطرق جديدة للتهرب وربما مساعدة سماسرة

اعادت مشاهد توقيف جيش الاحتلال الإسرائيلي اعتقال عشرات العمال الفلسطينيين ضبطهم مكسدين داخل حاوية شاحنة نفايات على شفا الموت اثناء محاولتهم الوصول الى أماكن عملهم في الداخل بأبطال رواية الكاتب الفلسطيني الشهيد «رجال في الشمس» وبسؤاله الاستنكاري الملح لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟ لماذا؟

في الرواية، قضي ثلاثة عمال فلسطينيين داخل خزان شاحنة اختبأوا فيه لدخول الكويت بحثا عن عمل اختنقوا في نقطة تفتيش على الحدود بين الكويت والعراق اتحت وهج الشمس الحارقة وفي الواقع كاد يموت بذات الطريقة 68 عاملا على حاجز بين سلفيت كفر قاسم في ترجمة حرفية لمقولة كارل ماركس: «التاريخ يعيد نفسه مرتين، المرة الأولى كمأساة والثانية كمهزلة».

وأظهر مقطع مصور طويل تعمد جيش الاحتلال نشره مدى القهر والاذلال ومأساة عمال الضفة الذين يخاطرون بأرواحهم من اجل إيجاد فرصة عمل توفر رغيف العيش لأسرهم بعد ان منعتهم حكومة تننياهو منذ السابع من أكتوبر 2023 من العودة الى أعمالهم في الداخل ما أدى الى تعطل نحو 250 الفا التحقوا بجيش بطالة تفاقم بفعل سياسيات وإجراءات الاحتلال لحقن الاقتصاد الفلسطيني.

سادت حالة من الغضب العارم بين الفلسطينيين بعد المشاهد المأساوية التي أظهرت تنكيل قوات الاحتلال الإسرائيلي بمجموعة من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يختبئون في شاحنة لنقل النفايات أملاً في الدخول إلى أماكن عملهم في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

وحمل الفيديو مشاهد قاسية أظهرت عمالاً، داخل شاحنة للنفايات ومشاهد لقاء القبض عليهم في حاله صحية ونفسية يرثى لها من قذاره الحاوية وسط صرخ الجنود واستعراض اعتقال نشر حالة من الإذلال الجماعي". في مشهد قوبل برفض واستهجان الوحشية الكبيرة التي تعرض لها العمال وأظهرت التنكيل والضرب والاعتداء والإذلال الوحشي.

وقبل أكتوبر (تشرين الأول) 2023، شكل العمال في الداخل نحو ربع القوة العاملة في الضفة الغربية، مع عائدات تتجاوز 400 مليون دولار شهرياً، وتعد أحد أكبر محركات الاقتصاد الفلسطيني.

وأدى استمرار حرمانهم من العمل منذ بدء العدوان على غزة إلى خسارة 10 مليارات دولار أميركي، وإلى فقدان الاقتصاد المحلي رافداً مهماً من مدخلاته. فيما تدفع البطالة وشح فرص العمل عشرات الآلاف منهم إلى دخول إسرائيل عبر التهريب الذي يضيق ويزداد كلفة وخطورة مع تشديد الاحتلال الإجراءات والملاحقات يوميا

ويجبر عمال على دفع مبالغ تتراوح بين 1200 و1500 شيكل اجر التوصيل او العودة ما يضطرهم

القائمة أو تطويرها، إذ يتيح للمستفيدين الحصول على تمويل من المصارف ومؤسسات الإقراض، دون تحمّل أية تكاليف أو فوائد.

ورغم ذلك، ساد غضب عارم بين الفلسطينيين بعد المشاهد المأساوية التي أظهرت تنكيل قوات الاحتلال بالعمال في شاحنة لنقل النفايات وقال الأكاديمي عدنان ملحم: "لم يكن الخبر عابراً، ولا يجوز له أن يمر كأى خبر. سبعون إنساناً، حشروا داخل شاحنة قمامة، لا شيء إلا لأنهم أرادوا أن يعملوا ويعيشوا. لم يعتقلوا لأنهم مجرمون، بل لأنهم فقراء".

وقال المأساة مزدوجة: "احتلال يغلّق الأبواب، ويخنق الاقتصاد، ويلاحق الإنسان حتى في بحثه عن رزقه، وواقع داخلي عاجز يرفع الشعارات وبين هذا وذاك، يترك العامل أمام بطالة تقتله ببطء، أو مخاطرة قد تقتله بسرعة".

وأضاف: "السؤال لم يعد: لماذا فعلوا ذلك؟ بل: لماذا لم يجدوا خياراً آخر؟ وحق هؤلاء امتحان لإنسانيتنا جميعاً. الشعور بالألم عليهم والوقوف معهم وأن نكون صوتهم واجب".

وختم قائلاً: "هذه ليست حاوية قمامة، بل مرآة لوطن تهان فيه الكرامة، وواقع يجبر الإنسان أن يختار بين الجوع والذل. وإن لم تتحول هذه اللحظة إلى صرخة وعي، ومراجعة حقيقية، وفعل يغير هذا المسار، فستبقى الكرامة الفلسطينية عالققة بين حاجز عسكري وشاحنة نفايات".

وتساءل الإعلامي أسامة عبد الله في منشور على صفحته قائلاً: "من المسؤول؟ أهو الفقير؟ أم الخذلان؟ أم نحن... حين اعتدنا المشهد حتى لم نعد نرتجف له؟".

وأضاف: "هذا ليس خبراً عابراً... هذا عامل أرهقه الضيق حتى دفعه أن يتسلل بحثاً عن لقمة عيش داخل حاويات جمع النفايات، أيعقل هذا؟ ليست الحكاية هنا لتوجيه اللوم إلى جهة بعينها، بل لمواجهة صورة قاسية تكشف إلى أين يمكن أن يصل الإنسان حين تضيق به السبل. ما نراه ليس تفصيلاً هامشياً في يوم مزدحم بالأخبار، بل مشهد يهز الضمير

وكتب الناشط الحقوقي عيسى عمرو أن صورة العمال وهم يحاولون التهريب في حاوية القمامة مؤلمة جداً، "ولكن شو اللي دفعك على المرء؟ هو الأمر منه".

وتساءل: "هل توجد حلول للعمال في ظل الأزمة؟ نعم، ممكن يكون هناك خطط بناء اقتصاد الحرية لفلسطين ويكون مستقلاً ومينياً على الإنتاج".

وعقب الخبر في الشأن الإسرائيلي عصمت منصور على المشاهد قائلاً: "كي ينهار مجتمع وتسقط منظومته وتفشل قيادته، تكفي صورة واحدة": "هذه الصورة للعمال الذين يجري تهريبهم للعمل في إسرائيل داخل حاوية قمامة، من أجل لقمة عيشهم، هي وصمة عار

المستشار القانوني لنقابة العمال العرب في الناصرة، وهبة بدارنة، قال إن تعامل إسرائيل مع العمال الفلسطينيين يتم على أساس أنهم ليسوا بشراً، فهو يقوم باعتقالهم بغض النظر عن المنطقة التي يوجدون فيها أو أي ملابس أخرى، حيث يجري جلبهم إلى القاضي في "محكمة الصلح" حيث تفرض غرامة مالية كبيرة ويفرض نوع من السجن الفعلي مع وقف التنفيذ".

وأضاف بدارنة: "نحن إزاء أنظمة عنصرية بعد السابع من تشرين الأول / أكتوبر، وكلها تطورت إلى الأسوأ".

ووصف دولة الاحتلال بأنها تعيش "في نشوة الانتقام"، وبالتالي "نحن لا نستغرب الشراسة في التنكيل بالعمال".

وطرح بدارنة أسئلة على الجهات الفلسطينية المختلفة: "ماذا فعلنا كفلسطينيين للعمال؟ لماذا يضطر العامل إلى دفن نفسه في حاوية نفايات كي يدخل للعمل في الداخل المحتل؟ ماذا عملت المؤسسات والأحزاب والقيادات؟ لماذا لا يكون هناك برنامج نضالي و وطني لحماية العمال؟".

جدل يبيقي سؤال غسان كنفاني لماذا لم تدقوا جدران الخزان؟ صرخة يمكن أن توقظ أمة لا تقل حالها عن معاناة رجال بحثوا عن حل لمشكلتهم الفردية عبر شاحنة نفايات يقودها سمسار. فمن لا يجرؤ على قرع جدران الخزان يموت.

إسرائيليين». مقدراً «خسارة العمال الفلسطينيين جراء منعهم من دخول إسرائيل للعمل تجاوزت الـ 9 مليارات دولار»، فيما الاقتصاد الفلسطيني «عاجز عن خلق وظائف لهؤلاء وأن الأمر «يتطلب أكثر من 10 أعوام».

وقال: "معاملة الإذلال والضرب المبرح التي تعرضوا، ونقل نصفهم تقريباً إلى المستشفيات وإصابتهم بكدمات ورضوض، تظهر حقيقة معاناة العمال المتفاقمة منذ ثلاث سنوات، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، الذي يمثل 40% من القوى العاملة، أي 550 ألف عاطل عن العمل".

وشدد على أن هذه القضية يجب أن تتولاها "منظمة العمل الدولية" التي يقع على عاتقها العمل على إرجاع العمال إلى أماكن عملهم. مقراً بأن هناك صعوبة كبيرة في حل هذه المشكلة التي تتعلق بنحو 240 ألف عامل فلسطيني في الداخل المحتل، وقال إن إعادة تشغيل هؤلاء ودمجهم في سوق العمل الفلسطيني تتطلب نحو 20 سنة من العمل، فيما لا يمكن حلها بتوفير مساعدات طارئة.

وحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عما يجري بحق العمال، وقال إن عليها مسؤولية التشغيل، لكنها بدلاً من ذلك قامت بطردهم من دون وجه حق.

ورأى سعد أن على "منظمة العمل الدولية" رفع هذه القضية إلى "محكمة العدل الدولية" أو "مجلس الأمن" حتى تجري مناقشتها أمام العالم.

عملياً وفي محاولة لتخفيف من وطأة معاناة العمال، تمكن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، من الحصول على 2.5 مليون دولار كانت مخصصة من منظمة العمل الدولية لعمال غزة الذي كانوا في مراكز الإيواء بالصفة الغربية، وجرى توزيع هذا المبلغ لتوفير الطعام والشراب والإيواء لهؤلاء العمال، ومساعدات نقدية بقيمة 700 شيقل من هذه الأموال بإشراف وزارة العمل في 10 دفعات.

ويؤكد الاتحاد أن الأموال التي جاءت بعد ذلك بدعم من الاتحادات الدولية ومنظمة العمل الدولية كان الهدف منها إجراء مشاريع تشغيلية، إلا أن هذه المشاريع لم تكن كافية لتغطي ما نسبته 5% فقط من حجم البطالة والكارثة.

وتمكن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من رفع دعوى ضد حكومة الاحتلال في منظمة العمل الدولية ما زالت ضمن سلسلة من المشاورات والإجراءات.

ويرى عضو الدائرة الإعلامية في الاتحاد سعيد عمران ما يجري بأنه "كارثة إنسانية كبيرة سببها العوز والحاجة"، وأن ما يحدث يعكس واقعاً مريعاً يعيشه العمال الفلسطينيون.

وأوضح أن معدلات البطالة وصلت إلى نحو 40% من القوى العاملة، أي ما يقارب 550 ألف عاطل عن العمل، في ظل تراجع فرص التشغيل وشح الموارد وانقطاع مصادر الدخل.

وأضاف عمران أن الأزمة أدت كذلك إلى وجود ما بين 600 و700 ألف مديون في الضفة الغربية من موظفين وعمال وتجار، نتيجة تراجع الدخل وتراكم الالتزامات.

وفيما كانت تداعيات الحادثة تتفاعل، أطلقت سلطة النقد، بالتعاون مع وزارة العمل، المرحلة الثانية من برنامج "بدر" لتمويل العمال ممن فقدوا أعمالهم داخل أراضي الـ 48، بقيمة تمويلية تصل إلى 40 مليون شيقل.

وقال مصطفى "في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها العمال المحرمون من الوصول لأماكن عملهم، فإننا نرى أن إتاحة سيولة سقفها 60 ألف شيقل، تمثل فرصة حقيقية لتمكينهم اقتصادياً من خلال تمويل فكرة ريادة مشروع صغير أو تغطية المصاريف التشغيلية لدعم مشروع قائم يمتلكه العامل وتضرر من آثار الحرب".

ودعا مصطفى وزارة العمل لتشجيع العمال على الاستفادة من البرنامج لما يوفره من ميزات، من حيث الإعفاء من الفوائد والعمولات، وفترة السداد الميسرة على مدار 4 سنوات مع فترة سماح لسته أشهر.

ويأتي إطلاق البرنامج بناءً على تعليمات وتوجيهات الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد مصطفى، إذ يستهدف في مرحلته الثانية العمال والعمالات ممن فقدوا أعمالهم داخل أراضي الـ 48 وفي المستعمرات، والعمال الذين فقدوا وظائفهم في الضفة، لمساعدتهم على إنشاء مشاريعهم

بقلم: محمد علوش

فلسطين أولاً

ليست فلسطين خيراً عابراً في نشرات العالم، ولا بنداً مؤجلاً على موائد السياسة، ولا رقماً قابلاً للحذف في دفاتر القوى الكبرى.. إنها الحاضر الذي يفضح زيف الادعاءات، والمرآة التي تنكشف أمامها حقيقة النظام الدولي كلما تحدّث عن العدالة وحقوق الإنسان، فمن القدس إلى غزة، ومن المخيم إلى المنفى، تظل فلسطين الاسم الأكثر قدرة على إرباك الحسابات، لأن شعباً عظيماً كالشعب الفلسطيني قرر التمسك بحقه، فكان أقوى من كل مشاريع التصفية والنسيان.

وفيما تشغل العواصم الكبرى بملفات التهذئة واتفاقات وقف إطلاق النار في لبنان، وتتابع باهتمام مسار المفاوضات الأمريكية الإيرانية وما يمكن أن تنتجه من تفاهات جديدة، تبدو القضية الفلسطينية وكأنها تدفع عمداً إلى الهامش، في محاولة لإعادة ترتيب أولويات المنطقة بعيداً عن جوهر الصراع الحقيقي، غير أن كل هذه المسارات، مهما بدت ملحة أو طارئة، لن تستطيع إلغاء الحقيقة الأساسية، أن فلسطين ستبقى العقدة المركزية في الشرق الأوسط، وأن أي تسويات تتجاوزها لن تنتج إلا هدوءاً مؤقتاً وأزمات مؤجلة.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية، بالشراكة الكاملة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلى فرض مسارات سياسية تقوم على إدارة الصراع بدلاً من إنهائه، وعلى الالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية بدلاً من الاعتراف بها؛ مرة عبر مشاريع تسوية منقوصة، ومرة عبر موجات تطبيع مجانية، ومرة عبر فرض وقائع استيطانية بالقوة والنار والحصار، اعتقاداً منها أن الزمن كفيل بإضعاف الوعي الوطني الفلسطيني، أو أن الإنهاك العربي والانقسام الداخلي سيجعلان من فلسطين قضية قابلة للتجاوز.

لكن الوقائع جاءت نقيضاً لكل تلك الحسابات، فقد أثبتت القضية الفلسطينية، مرة بعد أخرى، أنها عصية على الشطب، لأن جذورها ضاربة في عمق التاريخ والهوية والحق، ولأن شعبها لم يتخل يوماً عن روايته الوطنية، ولم يسمح للمحتل بأن يحتكر الحقيقة أو يطمس الذاكرة، فمن بين الركام يولد الإصرار، ومن تحت الحصار تتجدد الإرادة، ومن قلب المعاناة ينهض شعب يرفض الانكسار. إن المشاريع الأمريكية الإسرائيلية التي حاولت القفز عن جوهر القضية، عبر تجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، لم تنتج سوى مزيدٍ من الانفجار وعدم الاستقرار، فالسلام لا يصنع بإنكار الحقوق، والأمن لا يفرض بالدبابات، والاستقرار لا يبنى فوق أنقاض العدالة.

وفي ظل التحولات الدولية الراهنة، حيث يتراجع منطق الهيمنة الأحادية، وتتقدم قوى دولية جديدة، وتتسع الدعوات إلى نظام عالمي أكثر توازناً وعدالة، تبرز فرصة حقيقية لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني، لا مجرد ملف إنساني أو أزمة إغاثية، فالعالم بات يدرك، أكثر من أي وقت مضى، أن استمرار الاحتلال وصمة أخلاقية وسياسية في جبين المنظومة الدولية، وأن ازدواجية المعايير لم تعد قابلة للاستمرار أمام اتساع الوعي الشعبي العالمي.

أما عربياً وإقليمياً، فقد أثبتت التجارب أن تجاوز فلسطين وهم سياسي قصير العمر، فلا استقرار حقيقي في الشرق الأوسط دون حل عادل للقضية الفلسطينية، ولا تنمية راسخة في ظل استمرار الاحتلال، ولا شرعية لأي ترتيبات إقليمية تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، ففلسطين ليست عبئاً على أحد، بل هي بوصلة الكرامة العربية، وعنوان الوحدة الممكنة، ومفتاح الأمن المستقبلي للمنطقة بأسرها.

إن المرحلة الراهنة تفرض على الجميع، دولاً وقوى وأحزاباً ونخباً، إعادة وضع القضية الفلسطينية في المقام الأول، باعتبارها المدخل الحقيقي لأي استقرار إقليمي، وأساس أي مشروع نهضوي عربي، فالتحديات الأخرى، مهما بلغت أهميتها، تبقى نتائج لأصل الأزمة لا بدائل عنها، ومن دون إنصاف الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، ستظل المنطقة تدور في حلقة مفتوحة من التوتر والانفجار.

إن المطلوب اليوم لا يقتصر على رفض مشاريع التصفية، بل يتطلب الانتقال إلى مرحلة الفعل السياسي المنظم، عبر إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتوحيد الصف الوطني، وتعزيز المقاومة الشعبية والدبلوماسية، وتوسيع الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، والاستفادة من التحولات العالمية لبناء جبهة دولية أوسع إسناداً للحق الفلسطيني.

ستبقى فلسطين حاضرة في الوجدان العربي والإنساني، فالقضايا العادلة لا تموت، والشعوب التي تناضل من أجل الحرية لا تهزم مهما اشتد الظلم، وكل من يظن أن بإمكانه القفز عن فلسطين، إنما يقفز فوق حقائق التاريخ، ولن يحصد في النهاية سوى الخيبة والسقوط.